

بيان صادر عن جمعية نادي الأسير الفلسطيني، تؤكد فيه على أن جريمة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، والمتمثلة بالكشف عن جثامين 30 شهيداً وهم مكبلو الأيدي ومعصوبي الأعين، ما هو إلا مؤشر واضح على أن الاحتلال الإسرائيلي نفذ بحقهم جريمة إعدام ميدانية*

2024/1/31



- بيان صادر عن نادي الأسير الفلسطيني تعقيباً على جريمة بيت لاهيا بالكشف عن شهداء وهم مكبلو الأيدي ومعصوبي الأعين
- تأكيد جديد على عمليات إعدام ميدانية نفذها جيش الاحتلال بحق معتقلين من غزة

رام الله - قال نادي الأسير الفلسطيني، إنه وفي ضوء الجريمة التي تم الكشف عنها أمس في بيت لاهيا شمال قطاع غزة، والمتمثلة بالعثور على جثامين 30 شهيداً داخل إحدى المدارس التي كان يحاصرها الاحتلال، وتبين من خلال مشاهدات من تواجدوا في المكان، أن الشهداء كانوا مكبلو الأيدي ومعصوبي الأعين، أي كانوا رهن الاعتقال، ما هو إلا مؤشر واضح على أن الاحتلال نفذ بحقهم جريمة إعدام ميدانية.

وأضاف نادي الأسير أن المعطيات بشأن تعرض معتقلين من غزة لعمليات إعدام، تتصاعد في ضوء استمرار الإبادة الجماعية في غزة، إلى جانب استمرار جريمة الإخفاء القسري بحق معتقلي غزة بعد مرور 117 يوماً على العدوان، إضافة إلى تصاعد شهادات المعتقلين الذين

* المصدر: جمعية نادي الأسير الفلسطيني

تم الإفراج على مدار الفترة الماضية، حول عمليات التعذيب والتنكيل والإذلال، بما فيهم النساء والأطفال.

ويؤكد نادي الأسير مجدداً على أن إصرار الاحتلال على إبقاء معتقلي غزة رهن الإخفاء القسري، يحمل تفسيراً واحداً، هو أن هناك قراراً بالاستفراد بهم، بهدف تنفيذ المزيد من الجرائم بحقهم بالخفاء، حيث يرفض الاحتلال تزويد المؤسسات الحقوقية بما فيها الدولية والفلسطينية المختصة أي معطى بشأن مصيرهم وأماكن احتجازهم حتى اليوم، بما فيهم الشهداء من معتقلي غزة.

وكانت قوات الاحتلال خلال اجتياحها البري في غزة، قد نشرت مرات عديدة صور ومشاهد مروعة، حول عمليات اعتقال المئات من غزة وهم عراة، ومحتجزون في ظروف حاطة بالكرامة الإنسانية، والتي تكفي لأن تكون مؤشراً لما هو أخطر وأكبر على صعيد مستوى الجرائم التي تنفذ بحقهم، وكان الكنيست الإسرائيلي قد صادق مؤخراً على سريان اللوائح التي تحرم معتقلي غزة من لقاء المحامي لمدة أربعة شهور أخرى، وذلك في ضوء جملة القوانين والأوامر العسكرية التي فرضت على قضية معتقلي غزة بعد السابع من أكتوبر.

نؤكد أن ما يتوفر للمؤسسات من معطيات حتى اليوم، هي معطيات ضئيلة جداً حصلت عليها المؤسسات من خلال المعتقلين الذين أفرج عنهم، حيث تواجه المؤسسات تحديات كبيرة في متابعة قضية معتقلي غزة، والمعطيات المتوفرة تتمثل ببعض أسماء المعسكرات والسجون التي يحتجز فيها المعتقلون من غزة، منها معسكر (سديه تيمان) في بئر السبع، ومعسكر (عناوت)، وسجن (عوفرا)، وسجن (الدامون)، ومعسكرات أخرى تابعة لجيش الاحتلال.

وعلى صعيد قضية معتقلي غزة الذين استشهدوا في سجون ومعسكرات الاحتلال، فإن اثنين من معتقلي غزة من أصل 7 معتقلين استشهدوا في سجون الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، أحدهما تم الكشف عن هويته، وآخر لم يكشف الاحتلال عن هويته، هذا عدا عن اعتراف الاحتلال بإعدام أحد المعتقلين، إضافة إلى ما كشف عنه إعلام الاحتلال عن استشهاد مجموعة من المعتقلين في معسكر (سديه تيمان) في بئر السبع، هذا إلى جانب المؤشرات الكبيرة بما فيهم ما أكدته الجريمة التي تم الكشف عنها بالأمس، بإعدام معتقلين.

وكانت إدارة سجون الاحتلال قد أعلنت في نهاية شهر كانون الأول / ديسمبر المنصرم، عن احتجاز 661 من معتقلي غزة صنفهم (بالمقاتلين غير الشرعيين) بحسب توصيف الاحتلال لهم، منهم أسيرات، علماً أنه وبحسب المؤسسات المختصة ومؤسسات حقوقية دولية فإن التقديرات لأعداد معتقلي غزة تصل إلى الآلاف، غالبيتهم من المدنيين.

ووجه نادي الأسير الفلسطيني نداءه مجدداً إلى كافة المؤسسات الحقوقية الدولية بمستوياتها المختلفة بضرورة، الضغط والعمل على وقف جريمة الإخفاء القسري بحق المعتقلين من غزة، مؤكداً أنه وفي ضوء مطالبة محكمة العدل الدولية الإفراج عن (رهائن) الاحتلال في غزة، فإننا نذكر العالم أن الآلاف من معتقلي غزة هم رهن الإخفاء القسري منذ 117 يوماً.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>